

والحرية والذكورية والعدالة والحق  
 تحت النصف بضد ذلك لا يكون  
 قاسما واما اذا لم يكن القاسم  
 منصوبا من جهة القاضي فاشارة  
 المصنف بقوله فان تراها في بعض  
 النسخ فان تراها **الشريكات**  
**بمن يقسم بينهما** المال المشتركة  
 لم يفتقر في هذه القاسم الى ذلك  
 اي الى الشرط الى ذلك والامارات  
 القسمة على ذلك النوع اهداها  
 القسمة بالاجزاء وتسمى قسمة المتنا  
 بهات كقسمة المثلثات برصبت  
 وعليها فتجزى الانصبا كمالا في مكيل  
 ووزنا في موزون وزرعا في مزروع  
 وعدل في معدود ثم بعد ذلك  
 يفرغ بين الانصبا البتة كل نصيب  
 منها لواحد من الشرط وكيفية الا

الله تعالى واياك فلاك وادعي على  
 فلاك الغايب المقيم في بلدك بالشيئ  
 الغلاب واقام عليه شاهدين هما  
 فلاك وفلان وفزع لاخذني  
 وحلفه الادي وحكمت له بالملا واشهدت  
 بالكتاب فلانا وفلائا وشترط في  
 سنه والكتاب والحكم ظهور عد القم  
 عند القاضي المكتوب اليه ولا يثبت  
 عد القم كذبه بتعديل القاضي الكتاب  
 اياهم **فصل**  
 في احكام القسمة وهي كسر القاف  
 الاسم من قسم الشير قسما  
 بفتح القاف وشرعا تتميز بوض الانصبا  
 من بعض بالطريق الاتي **ويفتقر**  
**القاسم المنصوب** من جهة القاضي  
 الاسبوع وفي بعض النسخ **الاسبعة**  
**شرايط الاسلام** والبلوغ والنفل  
 والحرية